مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي:
تجربتي فصل الصحراء عن الجزائر وتقسيم العراق
مقاربة تاريخية

الدكتور علي العبيدي
جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان
الجزائر

الدكتور صباح نوري هادي العبيدي
جامعة ديالى/ كلية التربية الاساسية

مقدمة:

تعد قضية الصحراء الجزائرية من القضايا التي حاول الاستعمار الفرنسي اتخذها ورقة للضغط على جبهة التحرير الوطني، وفي ذات الوقت الخروج بأقل الخسائر الممكنة في حال نجاح الجزائريين في فرض الأمر الواقع وتحقيق الاستقلال. وزادت أهمية الصحراء الجزائرية التي تمتاز بموقعها الجيوسياسي، اذ تعتبر عصبا هاما في الربط بين الفضاءات الإقليمية والدولية في منطقة الصحراء الكبرى، اكتشاف ثروات طبيعية هائلة (النفط والغاز) فيها[١]، إلى جانب جعل فرنسا الصحراء الجزائرية مقرا لمشروعها النووي، حيث تقرر إجراء التجارب النووية فيها. ونتيجة ذلك قررت السلطات الفرنسية العمل على فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال وإقامة كيان سياسي تابع لها.

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ من اجل انهاء الاحتلال الفرنسي وتحقيق الاستقلال، جعلت نصب عينها استرجاع السيادة الوطنية على كافة التراب الوطني بقطاعيه التلي والصحراوي، مؤكدة بأن الجزائر واحدة موحدة أرضا وشعبا، وأن لا مجال للمساومة في هذا الشأن، ولا جدوى من أي مفاوضات مع الفرنسيين، تؤدي إلى تقسيم البلاد بأي شكل أو صيغة كانت. هذه القاعدة أكد عليها كل قادة جبهة التحرير الوطني بمناسبة أو بغير مناسبة، وأمام مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وأكدت عليها جميع مواثيق الثورة، من بيان أول تشرين الثاني إلى غاية قبول الفرنسيين لأمر الواقع[٢].والعراق وما يتعرض له الان لا يختلف عما تعرضت اليه الجزائر من قبل، اذ هناك مخططات في الظلام من اجل تقسيمه الى ثلاث كيانات سياسية من اجل اضعافه وتجريده من مصادر قوته. و اذ لم يتعاضد العراق لمواجهة المخطط فان الخطر سيكون قائما ومستمر.

اولا: أهمية الصحراء الجزائرية:

تتميز الصحراء الجزائرية بموقع إستراتيجي هام، فامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب يمكن أي طامح أو طامع أو غاز من التغلغل في أعماق إفريقيا ومن ثمة بسط السيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء اكتشف أنه يزخر بالكثير من المعادن والكنوز النفيسة.

وإذا كانت فرنسا تقدر منذ استكمال احتلالها للجزائر الأهمية القصوى لموقع الصحراء، الذي مكنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء، وبث سيطرتها على الكثير من أراضيها وشعوبها، فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحضي بها الصحراء لم تظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول.

وللعلم فقد تم اكتشاف الغاز بداية، في جبل "برقة" جنوب مدينة عين صالح عام ١٩٥٤، أما البترول فقد اكتشفت أول حقوله بمنطقة "حاسي مسعود"، في شهر كانون الثاني من عام ١٩٥٦ [٣].

ظهور البترول والغاز في هذه الاثناء وتواصل السيطرة الفرنسية على الكثير من البلدان والمناطق الإفريقية، وبداية تبلور فكرة جعل الأراضي الصحراوية، عموما والجزائرية خصوصا، حقلا خصبا للتجارب الفرنسية الهيدروجينية منها والنووية، وبعيدا عن الأنظار أو جلب الانتباه.

كل هذه المعطيات جعلت الاحتلال الفرنسي يرفض البتة التفاوض مع الثوار فيما يخص مستقبل الصحراء، وبعد فشله في لوي ذراع جبهة التحرير الوطني، حاول رمي القضية في مرمى الأفارقة من خلال دعوته لجعل الصحراء الجزائرية مياها دولية، هي قسمة عدل بين هؤلاء الأفارقة، الذين يجب أن تكون فرنسا حكما بينهم، حتى لا يتنازعون عليها.

وقد اعتقدت فرنسا، أنها بهذه الخطوة، ستقضي على تمسك قادة الثورة الجزائرية بالصحراء وتضعف موقفهم في أي مباحثات أو مفاوضات، وأن الدول الإفريقية ستنجر إلى هذا المطب وتدخل في صراع، لن يكون له آخر مع جبهة

التحرير الوطني، وبالتالي فإن فرنسا التي كانت جزء من المشكلة يجب أن تكون جزء من الكل[٤].

ثانيا: أهداف فرنسا من سياسة فصل الصحراء :

من الطبيعي أن تكون هناك جملة من الأهداف التي جعلت فرنسا تعمل جاهدة على فصل الصحراء عن الجزائر، ويمكننا ذكرها بالشكل الآتي:

١. الأهداف الاقتصادية:

تعد الأهداف الاقتصادية في مقدمة الدوافع التي حركت الحكومة الفرنسية على العمل من أجل فصل الصحراء عن الجزائر، واتضح ذلك جليا بعد اكتشاف جحم الموارد الأولية التي تزخر بها باطن المنطقة[٥]. وتتجلى اهمية هذه الأهداف ما اشار اليه أحد الكتاب الفرنسيين يدعى بيير كورنييه (Pierre Cornet) مؤلف كتاب (الصحاري أرض الغد)، حيث يقتبس منه الكاتب مسعود مجاهد، حين يقول: "**إن الصحراء الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الانهيار، لكونها تزخر بثروات باطنية من خامات صناعية كثيرة كالفحم، ومعادن في كولمب، بشار وتندوف... ولكن الثروة الرئيسية في الصحراء تتمثل اليوم في الزيت والغاز بعد اكتشافهما في منطقة حاسي مسعود**"[٦]، هذا الاكتشاف الذي أسال لعاب ديغول[٧] وجعله يزور الجنوب الجزائري في اب عام ١٩٥٧، حيث أثنى على العمال واعد أن هذا الإنجاز يمكن أن يغير مستقبل فرنسا. واشار في مذكراته، قائلا: "**أن بوسعنا البقاء في الصحراء مهما حصل للحفاظ على آبار البترول التي استخرجناه**"[٨].

وعلى الرغم من اكتشاف النفط كان متأخراً في الجزائر، إذ أشارت بعض الدراسات الجيولوجية إلى إمكانية وجود النفط في الصحراء الجزائرية عشية الحرب العالمية الثانية. إذ رجح العالم الجيولوجي الفرنسي كليون احتمال وجود النفط في

الصحراء عام ١٩٣٩[٩]. وعلى اثر ذلك، بدأت عمليات البحث والتنقيب من قبل عدد من الشركات النفطية العالمية، وكانت العمليات هذه تظهر إمكانية العثور على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومع تطور عمليات البحث قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء (مكتب البحوث البترولية)، وأعقبها تأسيس (شركة الفرنسية للبترول في الجزائر) في عام ١٩٤٥[١٠].

وبعد مرور عقد من الزمن، وتحديد في عام ١٩٥٤، تم العثور على الغاز الطبيعي لأول مرة في جبل برغة قرب عين صالح، وهي مدينة جزائرية تقع في أقصى الجنوب الجزائري، ثم اكتشف أول حقول البترول في اب من عام ١٩٥٦ في منطقة ايجلي، وبعدها بأسابيع تم اكتشافه في تيفنثورين، في الجنوب الجزائري. وفي الثاني عشر من حزيران عام ١٩٥٦ تم اكتشاف حقل نفطي كبير في منطقة حاسي مسعود[١١].

وهكذا، مع تطور أحداث الثورة الجزائرية، كانت السلطات الفرنسية هي الأخرى تتقدم في عمليات استثمار الموارد الطبيعية في الصحراء(النفط والغاز)

٢. أهداف إستراتيجية وعسكرية:

تتضح هذه الأهداف من خلال ما أورده "كورنييه" في كتابه الآنف الذكر، إذ يقول: "... **إن للصحاري أهمية إستراتيجية فهي تعوض القارة الأوروبية عما يعوزها من كفاية إستراتيجية، كما أنها يمكن أن تكون مقر للقوات الاحتياطية، والقواعد الجوية وسائر الخدمات التي تكون في مؤخرة القوات العاملة، إضافة إلى إمكانية استغلالها في التجارب العسكرية، وزيادة على كونها معدة لتؤدي دورا كبيرا في مستقبل التضامن بالقارة الإفريقية ونقطة اتصال بين مجموعة من الدول الإفريقية**"[١٢].

إذا فإن فكرة الفصل تهدف عسكريا إلى الحفاظ على المراكز العسكرية التي أنشأتها فرنسا في الصحراء لإجراء التجارب المختلفة سواء كانت نووية أو فضائية [١٣].

٣. الأهداف السياسية:

جاءت فرنسا بمناورة جديدة مفادها أن الصحراء بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة، محاولة بذلك تدويل القضية الجزائرية، كما أنها بذرت الخلاف حول الحدود مستقبلا، وقد اعتبرت أن الاحتفاظ بالصحراء سوف يعزز مركز فرنسا في القضاء على الحركات التحررية في إفريقيا حسب زعم "كورنييه" الذي يسترسل في أن الصحراء سوف تلعب دورا خطيرا في دعم السلام والرخاء وذلك عن طريق خلق مؤسسات قادرة على مد الحضارة بعناصر النمو والازدهار، ويواصل المؤلف قوله: "... **ستغري الثروات الباطنية رؤوس الأموال في أوروبا الغربية وأمريكا مما يشد أزر الإمبراطورية الفرنسية ويمدها بالعون المالي والحربي والسياسي الذي يتعذر عليها بدونها أن تواصل حربها في الجزائر...**". [١٤].

وبذلك يمكن الملاحظة أن فرنسا حرصت على الاستفادة من أرباح البترول بجلب رأس المال الأجنبي للخروج من ضائقتها المالية، كما أنها عملت على استعمال هذه القضية ضد الثورة و ذلك عن طريق تأليب الرأي العام العالمي ضدها، وعليه يمكن القول أن قضية الفصل كانت عبارة عن مدفع وجهته فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية.[١٥] .

ثالثا: مراحل تجسيد خطة الفصل:

إن اهتمام فرنسا بالمنطقة يعود إلى القرن التاسع عشر نظرا لأهميتها الإستراتيجية في استكمال احتلال الجزائر إذ أن احتلالها أفقد زعماء المقاومات الشعبية قاعدة خلفية هامة، ومعينا لا ينضب من الرجال، وهو ما يفسر تناقص حدة هذه المقاومات باستكمال احتلال الصحراء.

ومع تدفق أول قطرة نفط ازداد الاهتمام بالمنطقة وشرعت فرنسا في تهيئة الأرضية لفصلها عن الشمال، ففي السابع من اب عام ١٩٥٧ صدر المرسوم الذي قسم المنطقة إلى عمالتين هما الساورة والواحات، وخلال عام ١٩٥٨ أصبحت السلطة السياسية في المنطقة بيد وزير مكلف شؤون الصحراء وبذلك هيأ لفكرة الفصل بمنظومة قانونية وبناء على هذه المنظومة فقد أصبحت الجزائر مقتصرة على التل والهضاب العليا (١٢ عمالة) ولعل السؤال المطروح ما هو السند القانوني الذي اعتمدته فرنسا للاحتفاظ بالصحراء؟ [١٦].

لقد تذرعت فرنسا بأن الصحراء خالية من السكان وهي مكتشفتها، حسب مقال للسيد "ماكس لوجون" وزير الصحراء يحاول أن يثبت فيه هذه الحجة، ولكنها حجة واهية، هل يكون "لوجون" وزيرا على منطقة خالية؟ ألا يدل التقسيم الإداري على وجود السكان؟

وقد تفطنت فرنسا إلى أن حجتها واهية، لذلك أخرجت سيناريو جديد أخطر من سابقه مفادها أن الصحراء لا تخضع لسيادة بل هي بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة [١٧].

أما نوايا التقسيم فتعود إلى عام ١٩٥٦ وهو ما يفسر تأكيد مؤتمر الصومام على وحدة التراب الوطني بما فيه الصحراء[١٨] .

وقد نوقش مشروع التقسيم في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي الثامن والعشرين و التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٥٨ أين عرض "لوي جوكس" هذا المشروع.

وفي عام ١٩٥٩ بدأت تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها وهو حمزة بوبكر[١٩]، الذي كفلته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأييد للمشروع، وفي هذا الإطار عقد أول اجتماع عام ١٩٥٩ بمدينة الأغواط الواقعة في جنوب الجزائر، هدف من وراء ذلك الاجتماع إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييدها.

وحسب الشيخ بيوض[٢٠] فإن حمزة بوبكر كان يستدعي الأعيان ونواب عمالة الواحات إلى الأغواط ويجتمع بهم واحد بواحد عارضا عليهم المشروع محاولا إقناعهم به.

وفي نفس الفترة عقد اجتماع آخر في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غذاء حضره بعض أعيان منطقة الجنوب ونشطه حمزة بوبكر.

وقد كثرت الاجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب والأعيان هدف من ورائها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل [٢١].

وتكررت اللقاءات والزيارات إلى منطقة ميزاب ومنها زيارة "ميشال دوبيري" في أكتوبر ١٩٥٩، حيث عقد اجتماع في بلدية غرداية حضره رؤساء بلديات واد ميزاب السبعة ونائب ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المنطقة في المجلس العمالي ب"ورقلة"، وقد حاول الوفد الفرنسي إقناعهم بتبني فكرة الفصل لكن الجميع رفضوا [٢٢].

وفي نفس الفترة عين حمزة بوبكر ممثلا لسكان الجنوب ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من ماكس لوجون، وقد أوعز إلى السلطات الفرنسية بضرورة إيقاف وقمع كل من يعارض الفكرة، وفي هذا الإطار تم إيقاف أحد أبناء الزاوية التيجانية الذي وقف في وجهه وعارض الفكرة بشدة [٢٣].

وقد كثرت الزيارات واللقاءات خلال عام ١٩٦٠ تمهيدا للإعلان عن الفصل الذي كان متوقعا التصريح به خلال عقد مجلس العمالة في خريف نفس العام، وحسب الشيخ بيوض وتحسبا لأي طارئ فقد اتصل بالقائد العيد[٢٤] واتفق معه على ضرورة عرقلة المشروع والوقف بحزم في وجه حمزة بوبكر والسلطات الإدارية، كما تم الاتصال بشيخ الزاوية التجانية بتماسين، الذي رحب بالفكرة وتعاهد الثلاثة على الوقوف في وجه الانفصاليين وإفساد مناورتهم ولو كلفهم ذلك حياتهم، وبذلك تشكل

حلف ثلاثي ضم الشيخ بيوض ممثلا لميزاب والقائد العيد ممثلا لورقلة وشيخ الزاوية التجانية ممثلا لوادي ريخ وخلال الدورة الخريفية لمجلس العمالة المنعقد بورقلة في خريف ١٩٦٠ أعلن حمزة بوبكر في أحد أيام الدورة أن جلسة المساء سوف تكون سرية وفعلا خصصت هذه الجلسة لقضية الفصل وحضرها جميع نواب المجلس مسلمون وفرنسيون وافتتحها حمزة بوبكر لخطاب مطول عن لقائه بالجنرال ديغول وحديثه عن الصحراء وفكرة فصلها ثم ختم خطابه بأن طلب من النواب إبداء رأيهم في القضية [٢٥].

وحسب ما أورده الشيخ بيوض فإن النواب تفاجئوا بهذه القضية وترددوا في إبداء رأيهم بكل صراحة وبعد مداخلات استقر الرأي على أن مهمة النواب في المجلس واضحة وهي مناقشة الميزانية وتسطير برامج التنمية أما قضية الفصل فهي من اختصاص كل الشعب ولا يبث فيها إلا بعد استفتاء شعبي، وبذلك فشل الاجتماع الذي كان يراد له أن يوضح للعالم أن أعيان المنطقة ونوابها مع فكرة الفصل[٢٦].

ورغم ذلك فقد أصدر ديغول يوم السابع من كانون الاول ١٩٦٠ مرسوما يفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها بصورة مباشرة بفرنسا، وتحولت آلة الإدارة الفرنسية لمباركة المشروع وتأييده، وجر أعيان ونواب المنطقة إلى إرسال برقيات التأييد إلى باريس إلا أن الضغط والتهديد لم يؤت أكله.

ورغم الفشل الذريع ويأس السلطات الفرنسية من فكرة تحقيقه تحرك "حمزة بوبكر" من جديد حيث حاول هذه المرة عقد اجتماع في بيت أحد أعيان ورقلة حتى يقضي عليه طابع العفوية وعدم الإكراه ويبرز أن فكرة الفصل مبادرة محلية مباركة من الشعب، إلا أن الجميع رفض احتضان هذا الاجتماع.

وعليه فقد عقد في مقر العمالة بمدينة ورقلة في نيسان عام ١٩٦١ بحضور ٥٤ شخصا، وقد استخدمت السلطات الفرنسية الإكراه واقتياد أعيان المنطقة إلى الاجتماع بواسطة البوليس والجندرمة ورغم القمع والإكراه فقد رفض بعض قياد المنطقة حضور الاجتماع معلنا صراحة أنه ضد تقسيم الجزائر.

وفي شهر تموز ١٩٦١ حاولت فرنسا مرة أخرى توريط التوارق في الموضوع إذ استدعى الحاج باي أخموك لحضور احتفالات الرابع عشر من تموز واستقبل من طرف ديغول وفي اليوم الموالي عرضت عليه الفكرة فرد عليها بقوله: "... **قد لا أطالب باستقلال الجزائر، ولكن ما أطالب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر...**".[٢٧]

وأمام الفشل الذريع وتمسك سكان المنطقة بالوحدة، ورفضهم الانسياق وراء هذه المؤامرات الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب لجأت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب جديد تمثل في الضغط المالي ضد التجار الصحراويين بالشمال إذ هددهم مدير بنك الجزائر بالإفلاس أن رفضوا تأييد المشروع ومارس البنك ضغوطا مالية خطيرة على هؤلاء، إذ ضيق الخناق على معاملاتهم المالية، ثم أشهر إفلاسهم وقد أشرف على هذه العملية مدير بنك الجزائر الذي عرف باتصالاته بالمنطقة السرية.

وقد تكفلت هذه الأخيرة بتنفيذ الجزء الآخر من الفكرة إذ قامت بنسف متاجر الصحراويين في الشمال بالقنابل البلاستيكية دمر على إثرها ٩٠ متجرا بالعاصمة الجزائر كان أصحابها من الجنوب [٢٨].

أما في المناطق البترولية فقد قامت السلطات الفرنسية بصدار اوامر مختلفة من القمع والتنكيل بعمال ورقلة في هذه المناطق وقامت بنقل أكثر من ١٥٠٠ عامل إلى المعتقلات بالشمال.

أما في ورقلة فقد حاولت فرنسا اشعال الفتنة الطائفية بين اتباع الديانات الإباضية والمالكية وفي هذا الإطار أوعزت إلى بعض الخونة والعملاء فتسلل إلى المسجد المالكي (العنيف) وقاموا بتدنيسه ومزقوا المصاحف والكتب الموجودة فيه.

وقد ألصقوا التهمة ببعض الإباضيين وحدثت مشادات عنيفة تدخل إثرها العقلاء الذين قاموا بتهدئة النفوس وإصلاح ذات البين لتفويت الفرصة على الإدارة التي كانت تريد الاستثمار في هذه الفتنة [٢٩].

ولم يكتف الفرنسيون بسياسة الترهيب بل استعملوا الترغيب إذ حاولوا توضيح محاسن الفصل وتأسيس جمهورية صحراوية تكون تابعة لفرنسا وتحت حمايتها

ويوضع بينها وبين باريس جسر جوي لضمان ازدهارها، وقد تعددت مغريات الفرنسيين لإقناع السكان بالمشروع، ولكن الترهيب ظل الأسلوب المفضل حيث عوقب سكان المنطقة جماعيا وشدد عليهم الخناق فتحولت إلى محتشد كبير، ولم يسلم حتى بعض أعوان فرنسا من الباشاوات والقياد إذ قام رئيس بلدية ورقلة بمصادرة جزء كبير من ممتلكات بعضهم وخاصة الذين وقفوا ضد المشروع [٣٠].

ورغم الفشل و الذريع والمتكرر ظلت فرنسا مصرة على تنفيذ الفكرة، إذ عملت من جديد على إيجاد الدعم الدبلوماسي لها، ولذلك قام وفد مكون من حمزة بوبكر وماكس لوجون وزير الصحراء سابقا ومحافظ البوليس السابق بايلو والمحامي بياجي بزيارة إلى النيجر يوم الرابع من شهر كانون الاول عام ١٩٦١، واتصل الوفد بالرئيس حماني دبوري وتحدث حمزة بوبكر بصفته ممثلا لسكان الصحراء طالبا دعم النيجر لهذا المشروع مبرزا الفوائد التي ستجنيها من وراء هذا الدعم، إلا أن الرئيس "ديوري" رفض رفضا قاطعا الانخراط في هذه العملية ومن جملة ما قال: "... **لن أعين على خلق "كاطنقا" صحراوية...**".[٣١].

ومع ذلك ظلت المجموعة على نشاطها فترة المفاوضات وضغطت على الوفد الفرنسي المفاوض وأوهمته بأن المشروع ما زال قائما، لذلك تقرر عقد اجتماع آخر بورقلة بحضور لوي جوكس ليري بنفسه تفاعل السكان مع المشروع ولو بالإكراه وتقرر يوم ٢٧ فيفري ١٩٦٢ كموعد له، إلا أن الثورة تصدت لها [٣٢].

وبالتالي فشل مشروع التقسم وذلك بفضل وقوف ابناء الشعب الجزائري صفا واحدا لمواجهة مخططات الاستعمار الفرنسي.

محاولات تقسيم العراق

جاء الاحتلال الامريكي للعراق ليعيد الينا الصورة المأساوية التي عاشها المجتمع الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي ومحاولات ذلك الاحتلال بكل السبل

والطرق لتفتيت وحدة المجتمع الجزائري لخدمة مصالحه الاستعمارية، وبما ان المجتمعات العربية تعيش في نسق اجتماعي و سياسي غير متجانس ثقافيا، دينيا، مذهبيا، اثنيا. هذا الفسيفساء في التكوين المجتمعي كانت عبارة عن سيف ذو حدين، يمكنه أن يساهم في الدفع بالمجتمع إلى الأمام من خلال إزدهاره و تقدمة، وذلك عن طريق تحقيق معطى التوافق والتعايش، كما قد يكون له تأثيرا سلبيا من خلال افرازه الصراعات بين هذه المكونات [٣٣]، لا سيما في ظل غياب ثقافة دينية و سياسية، ومنطق القبول والتعايش مع الآخر. اضافة الى ذلك المتغير الخارجي (الاستعمار القديم والجديد) ودوره في اللعب على وتر النعرات الدينية والمذهبية، لزعزعة البنيات الاجتماعية لهذه المجتمعات وتحقيق أهدافه الإستراتيجية وهي تفتيت وتقسيم كل من المجتمع و الدولة وهو ما عمل عليه الاستعمار في الوطن العربي وما عملت عليه قوات الاحتلال الامريكية في العراق[٣٤]، وما يمر به العراق اليوم لا يخرج عن هذا السياق، وذلك بحكم المزيج الديني والعرقي والمذهبي، اذ اصبح الصراع الطائفي والطائفية السياسية مرتعا خصبا للصراع والتطاحن المذهبي في العراق، وجأت عدة عوامل ساعدت على انتشارها والتي من اهمها وجود بيئة لتكاثر هذه الطائفية والاهم من ذلك هو وجود حيثيات وتداعيات التدخل الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكان هذا كافيا للتجسد في المنظومات الفكرية للعديد من العراقيين، ولاسيما ممن يستفيد من تأجيجها[٣٥]، وبما ان الولايات المتحدة الامريكية كانت من اكثر الدول التي شاب التوتر والاضطراب و عدم الاستقرار معظم علاقاتها بالعراق، منذ ظهور البوادر الأولى لتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١. ولم تكن هذه العلاقات ودية في معظم الأحيان ، وبقيت محدودة ، لكنها لم تصل في أي

وقت من الأوقات إلى درجة العلاقات القوية[٣٦]، رغم أن دولا عربية كثيرة ولاسيما في الخليج أقامت علاقات سياسية وعسكرية واستراتيجية معها وفي سياق هذه العلاقات المضطربة، والأخذ والجذب بين الدولتين، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد لاجتياح العراق، واضعة بذلك إستراتيجية قامت على مجموعة من المبادئ لتسهيل خلخلة بنيات الدولة والمجتمع العراقيين، لفتح باب احتلال الأراضي العراقية، والتي دشنتها آلالة العسكرية الأمريكية والبريطانية في عام ٢٠٠٣. فمن بين مبادئ هذه الاستراتيجية تدويل الأزمة، والتي خلقتها أصلا الولايات المتحدة، وايجاد مبررات لها كالديكتاتورية، جرائم حرب ضد الانسانية واسلحة الدمار الشامل اضافة الى ذلك تجييش وسائل الاعلام الامريكية والدول الصديقة، لكسب جانب الرأي العام الدولي[٣٧].

بعد الاحتلال لأمريكي للعراق مباشرة، اتضح البعد السياسي للممارسة الطائفية التي خلقتها قوات الاحتلال، فلم يعد الحديث و التداول عن شيء اسمه الشعب العراقي، بل فقط أصبح يتكلمون عن سنة – شيعة – تركمان – اكراد ... وما زاد من تكريس هذه الممارسة هو قيام الإدارة الأمريكية بتأسيس أول مجلس مؤقت للحكم أسسه بريمر من اجل المشاركة السياسية، ليتخذ منذ تعيينه العديد من القرارات السياسية والاقتصادية[٣٨]، لكن إجراءاته ظلت بلا غطاء سياسي أو قانوني وإن توفر لها غطاء الشرعية الدولية من خلال قرار مجلس الأمن، فكان لابد من إيجاد تشكيل إداري محلي يكون غطاء سياسيا للقرارات الأميركية، ولذلك دعمت واشنطن إنشاء سلطة عراقية.

جرى اختيارها وفق محاصصة عرقية وطائفية استنادا إلى تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية. وهكذا وفي أواسط تموز ٢٠٠٣ جرى الإعلان عن تأسيس مجلس الحكم من خمسة عشر من قيادات المعارضة السابقة وبنظام رئاسة شهرية دورية بين أعضائه، ثم تفرع فيما بعد إلى مجلس وزراء، وظل المجلسان تحت الإشراف الرسمي للإدارة الأميركية ،والذي تم تأسيسه أيضا بناء على " المحاصصة " الطائفية .هذا من جانب ومن جانب اخر قام الاحتلال الامريكي بحل الجيش العراقي وكل الاجهزة الامنية للدولة العراقية السابقة[٣٩].

كما اصدر عدد من القوانين التي زادت من النفور بين ابناء الشعب العراقي وعوضت ذلك الادارة الامريكية بتأسيس جيش وقوة امنية ضعيفة خدمة لمصالحها المرسومة في العراق التي تهدف الى خلق صراعات طائفية ببين كل مكونات المجتمع العراقي[٤٠].

وبعد كل هذه التطورات تم إطلاق دستور مؤقت ،وبدافع اكمال المشروع الطائفي وتفتيت المجتمع العراقي اقدمت الادارة الامريكية اي ادارة الاحتلال على تشكيل حكومة مؤقتة، و إجراء انتخابات عامة وخلال كل هذه الخطوات شابتها ممارسات طائفية بين كل من الشيعة و السنة و الأكراد و التركمان ....و التي غذتها الإدارة الأمريكية سعيا منها لتقسيم العراق[٤١].

هذه الاجراءات التي عملت بها الولايات المتحدة الامريكية لم يكن الهدف منها الا لتحقيق هدف واحد وهو تقسيم العراق بدولته ومجتمعه الى كيانات صغيرة، ولابد لنا هنا من الاشارة الى قرار مجلس الشيوخ الامريكي الذي صدر يوم الاربعاء الموافق السادس والعشرين من ايلول عام ٢٠٠٧، الذي ينص على تقسيم العراق الى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية تحت زعامات عديدة منها وقف الاقتتال الطائفي ومقاتلة الارهاب وغيرها من الحجج والاعمال المفبركة، ولكن هذا المشروع لن يقف عند تقسيم العراقية، وانما متجه الى شرق اوسطي جديد وتقسيم المقسم استكمالا

لاتفاقية سايكس– بيكو والتي قسمت الوطن العربي [٤٢]. ومن اجل الوقوف بوجه هذا الخطر لابد من الوقوف صفا واحدا ونبذ الطائفية السياسية التي نخرت كيان الدولة وتفتيت المجتمع العراقي ولحمته وهويتها الوطنية. هذا المشروع في العراق يعيد الينا في الاذهان ما تعرضت له الصحراء الجزائرية عندما كانت الجزائر ترزح تحت الاحتلال الفرنسي ومحاولات الفرنسيين فصل الصحراء واشعال النعرات الطائفية بين ابناء المجتمع الجزائري.

الخلاصة

- ان مشروع فصل الصحراء هو مناور ديغولية هدف من ورائها ضرب الوحدة الترابية للجزائر وخطة لإطالة امد المفاوضات بهدف استنزاف فرنسا للثروات البترولية في امد بسيط.
- ان الثورة الجزائرية كانت لهذا المخطط بالمرصاد، بفضل تجذرها في صفوف الشعب الذي اعدته قواعدها الخلفية تحركها بسرعة فائقة متى شاءت وقد أكدت مظاهرات السابع والعشرين من شباط بمدينة ورقلة ذلك.
- اصبحت للصحراء اهمية كبيرة وزادت من محاولات فرنسا في فصل لصحراء ولاسيما بعد اكتشاف الثروات البترولية والغاز في الصحراء.
- كان تكاتف ابناء الشعب الجزائري ووقوفهم صفا واحدا بوجه المشروع الفرنسي لفصل الصحراء هو اساس افشال هذا المشروع.
- المشهد العراقي بعد الاحتلال الامريكي لا يظهر له الا صورة انقاض للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الة الاحتلال الاجنبي، وممارساته أللانسانية التي يتعامل بها مع الشعب العراقي وتركيبته الاجتماعية.
- المسألة الطائفية في العراق هي مسألة صراع سياسي بالدرجة الاولى وتخوضه بأدوات طائفية، وذلك محاولة منها للتعبئة السياسية وحشد أتباع كل طائفة على حدة.
- يعد المحدد الاقليمي ايضا الذي يتحرك بناء على مصاله السياسية والاديولوجية محددا جوهريا، اما بتأجيج الصراع عبر الدعم السياسي والعسكري، واما بتخفيف حدته باللجوء الى التوافقات وتحقيق التوازن.

الهوامش

١. كانت تقديرات بعض الجيولوجيين الفرنسيين حول احتياطيات النفط والغاز الجزائري بما يعادل ربع ثروة الشرق الأوسط آنذاك. وهذا مر طبيعي، أن يجعل فرنسا تقاتل قتال مستميت من اجل فصل الصحراء الجزائرية. ينظر: مسعود مجاهد، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ن ، ص ٦.

٢. لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط١، دار السبيل للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٥.

٣. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٢٣.

٤. لزهر بديدة ، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

٥. الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٩٦.

٦. مسعود مجاهد، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ٥.

٧. شارل ديغول: فرنسي ولد يوم ٢٢ نوفمبر عام ١٨٩٠ بمدينة ليل الفرنسية، التحق بالجيش الفرنسي مباشرة بعد حصوله على شهادة البكالوريا، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى درجة جنرال سنة ١٩٤٠، شكل مقاومة سياسة وعسكرية لاسترجاع بلاده سنة ١٩٤٤، والمعروف أن ديغول زاوج بين العمل العسكري والسياسي والفكري منذ كان في الجندية فقد شارك في الحربين الإمبرياليتين، اعتزل الحياة السياسية وتفرغ إلى رحلاته وكتاباته الخاصة، إلى أن توفي في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٠،للمزيد من المعلومات ينظر: Black C.E.,and Helmreich, E.C.,Twentieth century Europe, New York,Fourth printing, ١٩٦٧,p.٦٧.

٨. شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد ١٩٥٨-١٩٦٢، ترجمة سموحي، دار عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص ١٢٩.

٩. Rabah Mahiout, Le Petrole algerien, alger, ١٩٧٤, P.١١٤.

١٠. جريدة المجاهد، العدد ٩٣ ، الجزائر، ١٠ نيسان ١٩٦١، ص٢٥.

١١. المصدر نفسه، ص ٢٨.

١٢. مسعود مجاهد، المصدر السابق، ص ٦٦٨.

١٣. الحاج موسى بن عمر، المصدر السابق، ص ١٩٤.

١٤. مسعود مجاهد، المصدر السابق، ص ٦٦٢.

١٥. أندريه ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة الدكتور ميشال سطوق، مراجعة وإشراف: سمير سطوق، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٨٧.

١٧. بديدة لزهر، المصدر السابق، ص- ص ٢٠٠-٢٠١.
١٨. أندري ماندوز، المصدر السابق، ص ١٨٩.
١٩. المصدر نفسه، ص ٢٠٠.
٢٠. حمزة بوبكر، هو أبو بكر بن حمزة بن قدور ولد يوم الخامس عشر من حزيران عام ١٩١٢، درس بواحة بريزينا ثم درس بثانوية وهران واشتغل في التعليم، أصبح نائبا في مجلس عمالة الواحات عام ١٩٥٨، ثم رئيسا لهذا المجلس، دافع على مشروع فكرة الفصل، بعد الاستقلال انتقل إلى فرنسا الى ان عين مسؤولا على مسجد باريس، توفي عام ١٩٩٥.للمزيد من المعلومات ينظر: محمد الأمين بلغيث، المصدر السابق، ص ٢٢٤

٢١. ولد في عام ١٨٩٩ من عائلة الحكم بالقرارة بولاية غرداية جنوب الجزائر، دخل كتّاب القرية فاستظهر القرآن قبل سن البلوغ، ثم أخذ مبادئ العلوم الشرعية واللغوية على يد بعض المشايخ المشهورين ومنهم الحاج إبراهيم لبريكي والحاج عمر بن يحيى أمليكي و الشيخ العلامة أبو العلا عبد الله .خلف شيخه الحاج عمر بن يحيى في التدريس، وتبنى الحركة العلمية، والنهضة الإصلاحية في القرارة. أصبح عضوا في حلقة العزابة، وهي الهيئة الدينية العليا في القرارة، وما لبث أن اعتلى منبر الوعظ بمسجدها. ثم انتحب رئيسا لحلقتها. في عام ١٩٢٥ أسس معهد الشباب للتعليم الثانوي. وفي عام١٩٤٠ حكمت عليه الإدارة الاستعمارية بالإقامة الجبرية داخل، قادة الحركة الإصلاحية بالجنوب الجزائري، وفي عام ١٩٤٧ دخل معترك الحياة السياسية، فطالب برفع حكم الإدارة العسكرية عن الصحراء، وإلحاقها بالشمال. انتخب ممثلا لوادي ميزاب في المجلس الجزائري، وأعيد انتخابه عام ١٩٥١، أصبح ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٢ محور النشاط الثوري في ميزاب بعامة، والقرارة خاصة، وفي اب١٩٦٢ عين عضوا في اللجنة التنفيذية المؤقتة. توفي عام ١٩٨١ .للمزيد من المعلومات ينظر :عشور الناصر، الرجال الاصل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: www. elraaed.com

٢٢. الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الثورة الزيتونية للإعلام والنشر، باتنة، د.ت، ص ٣٤.
٢٣. الحاج موسى بن عمر، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ١٩٤٥-١٩٦٢، مذكرة ماجستير، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر، د.ت، ص ٥٢.
٢٤. محمد الأمين بلغيث، المصدر السابق، ص ٢٢٥.
٢٥. القائد العيد: أحد قواد مدينة ورقلة عرف منه أنه كان وطنيا في القضايا الوطنية خاصة قضية الوحدة الترابية الوطنية وما يتفق عليه مختلف من الذين عاصروه.
٢٦. الشيخ إبراهيم عمر بيوض، المصدر السابق، ص ٣٤.
٢٧. المصدر نفسه، ص ٣٥.

٢٨. عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٥، ص ١٤٣.
٢٩. بديدة لزهر، المصدر السابق، ص ٢٠٢.
٣٠. الشيخ إبراهيم بيوض ، المصدر السابق، ص ٤٥.
٣١. الشيخ إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص ٤٥.
٣٢. أندريه ماندور، المصدر السابق، ص ١٨٩.
٣٣. بن خدة (بن يوسف) ،اتفاقية إيفيان، ترجمة لحسن زغدار، ومحل العين جبائي، ط، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، ١٩٨٧، ص ١٢٢.
٣٤. فضل التهامي، العراق والتقسيم الطائفي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: www.ahewr.com
٣٥. كاظم شبيب، المسألة الطائفية ، تعدد الهويات في الدولة الوحدة ، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٩٦.
٣٦. فضل التهامي، المصدر السابق، ص ٦.
٣٧. عبد السلام متعب عيلان، النظام السياسي العراقي – بين المحاصصة والطائفية منذ عام ١٩٢١ الى ٢٠٠٣، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الموقع: www.sotakhr.com
٣٨. فضل التهامي، المصدر السابق، ص ٨.
٣٩. مصطفى على العبيدي، صفحات من احتلال العراق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١٣٨– ١٣٩ .
٤٠.احمد السلماني، موقف اسرائيل من الازمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٢.
٤١. المصدر نفسه ، ص ١٤٠.
٤٢. مصطفى على العبيدي، صفحات من احتلال العراق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١٣٨– ١٣٩.
٤٣. عبد الاله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي .. مطلب صهيوني_ صليبي _ صفوي، منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الموقع: www.gvenc.com